

ثانياً : المسئولية الاجتماعية للمهندس أوضحتنا فيما سبق كيفية تنظيم العلاقة بين المهندس والمجتمع حين يمارس عمله تطبيقاً للعلم الذي حصله واستمراراً للخبرة المجتمعية لديه على مر السنين وتأكدنا من حدود هذه العلاقة خلال مجموعة من القوانين المحددة الواضحة التي أصبحت جزءاً من التراث التشريعي للأمم على اختلاف درجات تقدمها ورقيتها . بيد أننا نجد أمامنا نوعاً آخر من المسئولية الملقاة على عاتق المهندس بصفته عضواً في المجتمع . وهي بالضرورة أكبر في حجمها من المسئولية القانونية وتحتطلب ضميراً هندسياً حياً يكفل لها سلامة التطبيق والاستمرار ، وتعتبر المسئولية الاجتماعية ترجمة حقيقة لدور المهندس في تنمية العلم الهندسي بما يلائم مجتمعه وابعاد تطبيقاته الجديدة وهنا يمكن الفرق بينها وبين المسئولية القانونية . ١ - طبيعة المسئولية الاجتماعية للمهندس تختلف المسئولية الاجتماعية للمهندس كثيراً عن مسئoliاته القانونية وتتوقف طبيعة هذه المسئولية الاجتماعية على العناصر الأربعة التالية : الظروف العامة للمجتمع : ومزيداً من التفاصيل فالمجتمعات النامية مثلاً تتطلب قدرًا كبيراً من الاقتصاد في النفقات كما أن الامكانيات والأجهزة والأدوات المتاحة للمهندسين في الدول المتقدمة تكفي لا تتوافر لدى مهندسي الدول النامية إلا أن ذلك لا يعني في حد ذاته وقوف المهندسين مكتوفي الأيدي إزاء امكانيات مجتمعهم المحدودة ، بل إنه يتطلب منهم العمل بصدق وحماس من أجل قطع مسافة التخلف الزمني في أقصر فترة ممكنة ، كما يقتضى أيضاً أن يعي المهندسو الدول النامية جهودهم من أجل استخدام المواد المحلية المتوفرة لديهم وتهيئة الظروف التي تتيحها لهم طبيعة بلادهم وتختلف المسئولية الاجتماعية للمهندسين في البلدان المتقدمة عنها في النامية حيث تتطلب ادراكيهم الكامل بطبعية العمل الذي يقومون بتأديته ودرجة خطورته ومدى ما يمثله من ثقل في التأثير على المجتمع الدولي وهذا بالطبع قد يؤدي لاقناعهم بعدم المشاركة في صنع الممسوحة ضوئياً بـ ٢٩٠ CamScanner